

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (164) لسنة 2020 بتاريخ 2020/10/28

بشأن قواعد وإجراءات الترخيص للشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم (159) لسنة 1981؛
وعلى القانون رقم (10) لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
وعلى القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛
وعلى قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم (152) لسنة 2020؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (53) لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (121) لسنة 2018 بشأن شروط وقواعد وإجراءات الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (84) لسنة 2019 بإعادة تنظيم ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (100) لسنة 2020 بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية؛
وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ 2020/10/28؛

أولاً: الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

(المادة الأولى)

على الشركات - تحت التأسيس - الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، الالتزام بما يلي:

1- أن يتم تأسيس الشركة في شكل شركة مساهمة.

2- استيفاء الشروط الواردة بالبنود (1، 2، 3) من المادة الثالثة من هذا القرار



3- ألا يكون قد صدر حكم نهائي بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو في أحد الجرائم الجسيمة المنصوص عليها بالقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية أو المنصوص عليها في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي أو قانون مكافحة غسل الأموال ضد أي من مؤسسي الشركة أو مساهميها الرئيسيين خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب الحصول على الموافقة المبدئية على التأسيس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره⁽¹⁾.

4- ألا يكون قد صدر أحكام بإشهار الإفلاس أو الإعسار ضد أي من مؤسسي الشركة أو مساهميها الرئيسيين خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب الحصول على الموافقة المبدئية على التأسيس.

(المادة الثانية)

تتقدم الشركة - تحت التأسيس - الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بطلب للحصول على الموافقة المبدئية للتأسيس على النموذج المعد من الهيئة لهذا الغرض، مرفقاً به ما يلي:

1- التوكيلات الصادرة من المؤسسين للوكيل.

2- إقرار من وكيل المؤسسين بأنه سيتم مزاولة النشاط وفقاً للقانون رقم (141) لسنة 2014 المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

3- بيان برأس المال المصدر والمدفوع.

4- ما يفيد عدم صدور ثمة أحكام جنائية نهائية في أحد الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار ضد الفئات المشار إليها بها، وكذا ما يفيد عدم صدور أحكام بإشهار الإفلاس أو الإعسار ضدهم.

5- خطة مبدئية لعمل الشركة تتضمن رؤية واستراتيجيات الشركة.

6- ما يفيد سداد مبلغ عشرة آلاف جنيه مقابل فحص ودراسة طلب الموافقة المبدئية على التأسيس.

(المادة الثالثة)

يجب على الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، استيفاء الشروط الآتية:

⁽¹⁾ يقصد بالجرائم الجسيمة في أحكام هذا القرار، الجرائم المعاقب عليها بعقوبة الحبس أو الغرامة التي لا يقل حدها الأقصى عن خمسمائة ألف جنيه في أي من القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية أو قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي أو قانون مكافحة غسل الأموال.



٤٦٠٧٦

- 1- ألا يقل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع عن ثلاثين مليون جنيه مصري.
 - 2- أن يقتصر نشاط الشركة على ممارسة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، مالم يرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام هذا القرار أو أن يرخص لها بمزاولة أنشطة مالية غير مصرفية أخرى وفقاً للضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة.
 - 3- أن يكون من ضمن مؤسسيها أشخاص اعتبارية بنسبة لا تقل عن (50%) من رأس مال الشركة، وألا تقل نسبة مساهمة المؤسسات المالية عن (25%) من رأس مالها.
 - 4- حصول أعضاء مجلس الإدارة على مؤهل عال.
 - 5- أن تتوافر شروط الخبرة الآتية:
 - (أ) يجب أن يتوافر في ثلثي أعضاء مجلس الإدارة خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في أحد مجالات العمل التمويلي المصرفي و/أو التمويل غير المصرفي، على أن يكون من بينهم عضو قانوني على الأقل.
 - (ب) يجب أن تتوافر في العضو المنتدب للشركة خبرة في أحد مجالات العمل التمويلي المصرفي و/أو التمويل غير المصرفي لا تقل عن عشر سنوات، فضلاً عن أن يكون قد سبق له تولي منصب إشرافي من مستوى مناسب في إحدى المؤسسات المالية المصرفية أو غير المصرفية.
 - (ج) بالنسبة لمديري الإدارات المالية والائتمان والمخاطر والمراجعة الداخلية يجب أن تتوافر فيهم خبرة عملية مناسبة لا تقل عن سبع سنوات ترتبط بالإدارة المرشح لها، وبمجالس العمل التمويلي المصرفي أو التمويل غير المصرفي لمرشحي وظائف إدارات الائتمان والمخاطر.
- ويجب اجتياز الفئات المشار إليها بالبندين (ب، ج) المقابلة الشخصية التي تجريها الهيئة معهم في هذا الشأن.
- 6- عدم صدور أحكام نهائية بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو في أحد الجرائم الجسيمة المنصوص عليها بالقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية أو المنصوص عليها في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي أو قانون مكافحة غسل الأموال ضد أي من مؤسسي الشركة أو مساهميها الرئيسيين أو أعضاء مجلس إدارتها أو المديرين الرئيسيين لها خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب الترخيص مالم يكن قد رد إليه اعتباره.
 - 7- عدم صدور أحكام بإشهار الإفلاس أو الإعسار ضد أي من مؤسسي الشركة أو مساهميها الرئيسيين خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب الترخيص.

رئيس الهيئة

- 8- أن يكون للشركة مقر مستقل مخصص لمزاولة النشاط وأن يتوافر به التجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات اللازمة لممارسة النشاط وفقاً للمتطلبات التي تحددها الهيئة.
- 9- أن يكون لها مراقب حسابات واحد على الأقل من بين مراقبي الحسابات المقيدة أسماؤهم بسجل مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة وفقاً لأحكام قرار مجلس الإدارة رقم (84) لسنة 2019 المشار إليه.
- 10- الالتزام بقواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.
- 11- سداد رسم الترخيص بمزاولة النشاط بواقع (1%) من رأس المال المدفوع للشركة.
- (المادة الرابعة)

يقدم طلب الحصول على الترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة على النموذج المعد من الهيئة لهذا الغرض مستوفياً المستندات الدالة على استيفاء الشروط الواردة بالمادة الثالثة من هذا القرار، بالإضافة إلى استيفاء المستندات الآتية:

- 1- العقد الابتدائي للشركة ونظامها الأساسي مصدقاً عليهما من الجهة الإدارية المختصة.
- 2- مستخرج حديث من السجل التجاري للشركة، ونسخة من البطاقة الضريبية.
- 3- بيان بأسماء المساهمين وجنسياتهم ونسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة.
- 4- بيان بالمساهمات التي تمثل نسبة (10%) على الأقل في أية مؤسسات مالية أخرى عاملة في مصر والمملوكة للمؤسسين أو المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم على (10%) من أسهم الشركة.
- 5- إقرار من الممثل القانوني للشركة بالالتزام بقواعد وضوابط ممارسة النشاط وكذا ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب الصادرة عن الهيئة، وبأنه يتوافر لدى الشركة الإمكانيات الفنية وأنظمة المعلومات وضوابط وسياسات منح التمويل وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وآليات إدارة المخاطر والملاءة المالية وتحصيل الأموال ومتابعة عمليات التمويل ونظام فحص شكاوى العملاء، وباستكمال الهيكل التنظيمي والبنية الإدارية ولوائح وسياسات العمل الداخلية وفقاً لمتطلبات القرارات المشار إليها.
- 6- إقرار من العضو المنتدب بأنه المسئول عن الإدارة الفعلية للشركة مع تفرغه الكامل لذلك، وكذا إقرار من مديري الإدارات المالية والائتمان والمخاطر والمراجعة الداخلية بتفرغ كل منهم لعمله بالشركة.
- 7- صورة من بطاقة الرقم القومي لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وصورة من جواز السفر إذ كان أحدهم أجنبياً.

8- صورة ضوئية من سند حياة مقر الشركة سواء بالإيجار أو التملك

9- التعهد بالانضمام لعضوية الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وما يفيد التعاقد مع إحدى شركات الاستعلام الانتماني المرخص لها من قبل البنك المركزي المصري للاستعلام عن العملاء.

ثانياً: الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر

(المادة الخامسة)

على الشركات - تحت التأسيس - الراغبة في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر، الالتزام بما يلي:

- 1- الأحكام الواردة بهذا القرار بشأن الحصول على الموافقة المبدئية على التأسيس.
- 2- استيفاء الشروط والمستندات المطلوبة للحصول على الترخيص بمزاولة كل نشاط من النشاطين، وذلك مع مراعاة الشروط الواجب توافرها عند الجمع بين النشاطين على النحو المشار إليه بالمادة السادسة من هذا القرار.
- 3- أن يكون لدى الشركة مراقب حسابات واحد على الأقل من بين مراقبي الحسابات المقيدة أسماؤهم بسجل مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة وفقاً لأحكام قرار مجلس الإدارة رقم (84) لسنة 2019 المشار إليه.
- 4- استيفاء الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المحدد لكل نشاط من النشاطين.
- 5- سداد رسم الترخيص بمزاولة النشاط بواقع (1%) من رأس المال المدفوع للشركة.

ثالثاً: الشركات الحاصلة على ترخيص بمزاولة أي من نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة أو

تمويل المشروعات متناهية الصغر وترغب في الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط الآخر

(المادة السادسة)

على الشركات الحاصلة على ترخيص من الهيئة بمزاولة أي من نشاطي تمويل المشروعات متناهية الصغر أو تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، حال رغبتها في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة النشاط الآخر، استيفاء الشروط الآتية:

- 1- استيفاء الحد الأدنى لرأس المال وشروط الخبرة المطلوبة في النشاط الذي ترغب الشركة في الحصول على الترخيص بمزاولته.

- 2- موافقة الجمعية العامة للشركة على مزاولة النشاط المطلوب إضافته، مع التعهد بإدراج النشاط الجديد بنظامها الأساسي حال صدور الترخيص لها من الهيئة.
- 3- أن يتوفر لديها خطة عمل تفصيلية تتضمن آليات مزاولة النشاط القائم والنشاط المطلوب إضافته وأدوات إدارة المخاطر لكل منهم.
- 4- أن يكون لكل نشاط إدارة مستقلة لإدارة عمليات النشاط وشئون العملاء، وكذا إمساك الشركة حسابات مالية مستقلة لمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وإعداد قوائم مالية مستقلة وفقاً للضوابط التي تصدر عن الهيئة في هذا الشأن.
- 5- أن يكون هناك عضو منتدب لكل نشاط من النشاطين.
- 6- أن يتولى مراجعة حسابات الشركة مراقب حسابات واحد على الأقل من بين مراقبي الحسابات المقيدة أسماؤهم بسجل مراقبي الحسابات المقيد لدى الهيئة وفقاً لأحكام قرار مجلس الإدارة رقم (84) لسنة 2019 المشار إليه.
- 7- ألا يكون قد صدر ضد الشركة أحكام قضائية نهائية في أحد الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال الثلاث سنوات السابقة على تقديم الطلب، أو أي تدابير أو جزاءات إدارية فيما عدا التنبيه وذلك خلال الثلاث سنوات السابقة على تقديم الطلب ما لم تكن قد أزيلت أسبابها ومر ستة أشهر على تلك الإزالة.

(المادة السابعة)

يقدم طلب الحصول على الترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة أو تمويل المشروعات متناهية الصغر، وفقاً للمادة السابقة، على النموذج المعد من الهيئة لهذا الغرض مستوفياً المستندات الدالة على استيفاء الشروط الواردة بالمادة السادسة من هذا القرار، بالإضافة إلى استيفاء المستندات الآتية:

- 1- إقرار الممثل القانوني للشركة بإمساك حسابات مالية مستقلة لمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وإعداد قوائم مالية مستقلة وفقاً للضوابط التي تصدر عن الهيئة في هذا الشأن.
- 2- دراسة الجدوى الاقتصادية تتضمن خطة العمل المستقبلية لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات للشركة ورؤيتها واستراتيجيتها في مزاولة الأنشطة التمويلية المطلوب مزاولتها مجتمعة وإدارة المخاطر بها، وعلى أن تتضمن بحد أدنى الحصة السوقية المستهدفة، المناطق الجغرافية المستهدفة، شرائح العملاء المستهدفين، آليات التشغيل، أنواع منتجات التمويل ومستوى المخاطر المقبولة، واقتصاديات التشغيل، على أن تكون معتمدة من طرفها و/أو من مكتب استشاري متخصص.

3- الهيكل التنظيمي للشركة موضحاً به آلية مزاوله النشاط الجديد المطلوب مزاولته بشكل واضح ومحدد للوظائف المختلفة (مسمى وظيفي، وعدد) وبطاقات الوصف الوظيفي لها، وجدول زمني ملائم لشغل الكوادر البشرية المخطط الاستعانة بها بما يتسق مع خطة العمل المقدمة وشروط ومتطلبات الترخيص في هذا الشأن.

رابعاً: أحكام عامة

(المادة الثامنة)

تقوم الهيئة بإعطاء طالب الترخيص لمزاولة أي من الأنشطة المشار إليها في هذا القرار، شهادة باستلام المستندات المطلوبة في حالة تقديمها مستوفاة، وتتولى الهيئة الفحص المكتبي لطلب الترخيص والمستندات المتطلبه في هذا الشأن، وتشكل لجنة بالهيئة للفحص الميداني للتأكد من توافر البيئة الإدارية والمعلوماتية والهيكل التنظيمية وغير ذلك من المتطلبات الواردة بالبند (5) من المادة الرابعة من هذا القرار، على أن تودع اللجنة تقريراً في هذا الشأن خلال مدة لا تجاوز أسبوعين من تاريخ استيفاء الشركة للشروط والمتطلبات، على أن تخطر الهيئة الشركة بما يتوجب عليها استكمالها في حالة عدم استيفائها لهذه الشروط أو المتطلبات.

وتلتزم الهيئة بالبت في طلب الترخيص خلال أسبوع من تاريخ استيفاء الشركة للشروط والمتطلبات المشار إليها، على أن يكون القرار مسبباً في حالة صدوره بالرفض، ويعتبر عدم الرد على الطلب خلال المدة المشار إليها بمثابة رفض له.

(المادة التاسعة)

يسري قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (53) لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في أحكام هذا القرار.

(المادة العاشرة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة
د. محمد عمران
٤٦٠٧٦

